

## تنوع المعنى النحوي في اللغة العربية Diverse Grammatical Meanings in Arabic Language

د. عالية أكرم

رئيسة قسم اللغة العربية،

حرم الطالبات، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد

### Abstract

The Diversity of meanings in Arabic Language is one of its known characteristic. These variety of expressions results as the language considers structure of the word once and make the subject nominative and object accusative, then it regards the Semantics/ meanings and make the subject accusative and the object nominative where as the subject in its accusative form also stands for the subjectivity and the object in its nominative form denotes its objectivity.

In both cases the language uses its different linguistical aspects/ capacities as

- Change in the formation of the verb
- Or being it trilateral or the Derived verb
- Change in the letter of present tense
- Its transformation from Active to Passive form

All and one are the different expressions of Arabic Language.

**Key Words:** Subject: فاعل, Derived Verb: الفعل المزيد, Object: مفعول,

Trilateral Verb: الفعل الثلاثي, Accusative: منصوب, Active Verb: الفعل المعلوم

الفعل: Present Tense: الفعل المجهول: Passive Verb, مرفوع: Nominative. المضارع.

### مدخل:

يرى جميع النحاة العرب، إلا أبا علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب أن حركات الإعراب تدل على المعاني المختلفة، التي تعتور الأسماء، من فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك. فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه<sup>1</sup>. والذي يتفحص ماكتبه النحويون القدامى يدرك أنهم تنبهوا إلى ما يمكن أن يسمى التبادل بين الرفع والنصب مع اختلاف نمط التركيب وثبات النسبة والعلاقة بين الكلمات. فمثلا باب البناء للمجهول يثبت هذه الحقيقة، فإن الفاعل يرفع والمفعول ينصب ولكن إذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله نجد المفعول الذي حقه النصب يرفع لقيامه مقام الفاعل. لكن هذا الرفع لم يلغ دلالة المفعولية في المفعول ولعل هذا هو ما جعل سيبويه يعتبر الاسم المرفوع في هذه الحالة (المفعول المرفوع) جمعا بين اعتبار اللفظ وهو الرفع وبين اعتبار المعنى وهو المفعولية.

ويوجد في تراكيب اللغة العربية أسماء منصوبة لفظا لكنها من حيث المعنى عدّها النحويون فاعلا معنويا. ونرى هذا في التمييز المنصوب بعد أفعل التفضيل في نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾<sup>2</sup> أو فيما سماه النحويون التمييز المحوّل عن الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>3</sup>.

وهذه الظواهر تدلنا على أن العربية في تلوينها آخر الأسماء مرّة بالرفع وأخرى بالنصب كانت في الواقع تلجأ إلى تفرقة لفظية تدور بين الضمة والفتحة أو بين ما ينوب منابها لكنها في الحقيقة كانت تدرك أن المعنى يبقى ثابتا بصفة أساسية رغم اختلاف الضبط بين الرفع والنصب ومغزى هذا الترجيح بين اللفظ

والمعنى باستقلال الوسائل اللغوية المختلفة أن النصب غطاء ظاهري لنصب إذا كان المعنى هو "الفاعلية" والرفع غطاء ظاهري لنصب إذا كان المعنى هو "المفعولية". وكل هذا يتم داخل الجملة الفعلية لقد تبين للباحثين العرب أن الفعل قسمان: فعل مجرد، وفعل مزيد فيه، ورأوا في الفعل المزيد معاني فرعية تضاف إلى المعنى الأصلي فتحدثوا عن كل صيغة، وما تؤديه من معان فرعية فربطوا بين شكل الفعل ومعناه ربطا دقيقا، تفتقر إليه الدراسات اللغوية في غير العربية.

والفعل المجرد له معنى خاص، يدل على الحدث الذي يتضمنه والزمان، وإذا أدخل في صيغته حرف زائد أو أكثر، لغير الإلحاق، أصبح له معنى جديد هو إما مركب من معناه الأصلي وما اكتسبه من الصيغة الجديدة، وإما بسيط لا علاقة له بالمعنى الأصلي. فالفعل الثلاثي حين يكون مجردا ويراد تعديته فإنهم يجعلونه مزيدا، والهمزة من بين الزيادات التي تلحق الفعل فتجعله مزيدا متعديا. قال أبو محمد<sup>4</sup>: اعلموا أن أصل أفعلت، لأن الهمزة التي في أفعلت زائدة على فعلت، وهي تزداد قبله لتعدية الفعل إلى ما لم يكن يتعدى إليه قبل الزيادة وتنقل الفعل من فاعله إلى مفعوله فتجعله فاعلا.<sup>5</sup>

وشرحه الرضى في شرح الشافية لابن حاجب بما يأتي<sup>6</sup>:

"فإذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعديته ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا لل لازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهب زيدا) جعلت زيدا يذهب، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما في ذهب زيد، فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أي: الجعل والتصيير - كأذهبته، ومنه أعظمته: أي جعلته عظيما باعتقادي، بمعنى استعظمته، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني مجعول، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل، لأن فيه معنى

الفاعلية. وإن كان الثلاثي متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا على ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل، وهما فعلا ن فقط: أعلم وأرى، وزاد الأحفش معهما أخواتهما.

ومعنى الجعل الذي نفيده من صيغة "أفعل" له ما يؤيده في القرآن الكريم معنى (الجعل) حيث جاءت صيغته "أفعل" في سياق قرآني استعمل فيه الفعل "جعل" في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسَلِّمُونَ﴾<sup>7</sup>.

قرأ ابن محيصن وحميد (تم) بتاءين، (نعتمه) رفعا على أنها الفاعل والباقون (يتم) بضم الياء على أن الله هو يتمها<sup>8</sup>. وذكر الله سبحانه وتعالى فعل (جعل) لنفسه المعظم خمس مرات في السياق قبلها ثم قال: (كذلك يتم نعمته) بقراءة الفعل المزيد أي: جعل إتمام نعمته عليكم، والله جعل لكم من بيوتكم سكنا ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا﴾<sup>9</sup>

والله جعل لكم مما خلق ظلالا

وجعل لكم من الجبال أكنانا

وجعل لكم سراويل تقيكم بأسكم

﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسَلِّمُونَ﴾<sup>10</sup>

أي: جعل إتمام نعمته عليكم لتسلمون.

يقال: تمّ الله عليه النعمة واتمّ عليه النعمة إذا أسبغها<sup>11</sup>.

وقال الرضي: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا للمعنى كانت عبثا، فإذا قيل مثلا: إن أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك على نحو ما يقال: إن الباء في (كفى بالله) و(من) في (ما من إله) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بد في الهمزة في (أقالي) من التأكيد والمبالغة.

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في المعنى، بل تجيء لمعان

على البدل، كالهزمة في أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعل وغيره.<sup>12</sup>

وأشار سيبويه إلى هذه القضية في باب "افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى"، فالهزمة عنده للتعدية، أما إذا لم تكن للتعدية فإنها للاختلاف في المعنى إذ يقال: طلعت: أي: بدت، وطلعت الشمس أي: بدت، وأطلعت عليهم: أي: هجمت عليهم. وشرقت: بدت، وأشرقت: أضاءت.<sup>13</sup>

وذكر ابن دريد في "باب ثم تجيء حروف تختلف معانيها": وقسط الرجل إذا جار وأقسط إذا عدل<sup>14</sup> وكلاهما في التنزيل: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾<sup>15</sup>، وفيه أيضا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾<sup>16</sup>.

وقد ظهر هذا الفرق بين المعنى جليا في قراءات القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>17</sup>.

الجمهور على ضم الياء وكسر الهاء من أذهب و(غيظ) مفعول به. قال أبو حيان: وإذهاب الغيظ بما نال الكفار من المكروه، وهذه الجملة كالتأكيد للتي قبلها، لأن شفاء الصدر من آله الغيظ. وقرأت فرقة: (يذهب) فعلا لازما (غيظ) فاعل به.<sup>18</sup>

وذهب: مرّ وراح، وأذبه وأذهب به: أزاله.<sup>19</sup> فقد ورد (ذهب) الثلاثي بمعناه: مرّ وراح أي: (يذهب غيظ قلوبهم) أي: مرّ غيظ قلوبهم وراح، أما المزيد (أذبه) فمعنى: أزاله، أي (يذهب غيظ قلوبهم) أي: يزيله، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾<sup>20</sup>

والقراءة بالثلاثي المزيد (المفعولية) تنص على الفاعل الحقيقي، أما قراءة الثلاثي المجرد (الفاعلية) فتقدم الفاعل الذي هو مفعول معنى.

وضح من هذه الآية الكريمة أن التحول الصيغي من "فعل" إلى "أفعل" يرتبط به تحول نحوي ودلالي معاً. وهذا هو فاعلية الحال في اللغة العربية. لكن وجد بين اللغويين من ذهب إلى أن "فعل" و"أفعل" بمعنى. كما زعم الخليل "أنه قد يجيء فعلت وأفعلت والمعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. فيجيء به قوم على فعلت ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت. كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره، وذلك قلته البيع وأقلته، وشغله وأشغله، كما قالوا: أدنف الرجل، فبنوه على أفعل، وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دنف كما قالوا: مرض.<sup>21</sup>

ويشرح ذلك الرضى في شرحه قائلًا: وقد يجيء الثلاثي متعديا ولازما في معنى واحد، نحو: فتن الرجل، أي: صار مفتتنا، وفتنته، أي: أدخلت فيه الفتنة، وحزن وحزنته أي: أدخلت فيه الحزن، ثم تقول: أفتنته وأحزنته فيهما لنقل فتن وحزن الازمين لا المتعديين، فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا، كأذهبت وأخرجته، وأصل معنى حزنته جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ككحلته ودهنته: أي: جعلت فيه كهلا ودهنا، والمغزى من أحزنته و حزنته شيء واحد، لأن من أدخلت فيه كحلا ودهنا، والمغزى من أحزنته وحزنته شيء واحد، لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر - وهو حزن - دون الثاني.<sup>22</sup>

وذهبت طائفة من اللغويين إلى تأييد أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد: كما قال السيوطي: أخبرنا ثعلب قال: أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم راوية، وأوسعهم علما الكسائي كان يقول: قلما سمعت في شيء فعلت إلا وقد سمعت فيه أفعلت. قال أبو الطيب: وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب لا يدخل فيه أهل البصرة.<sup>23</sup> فقد أنكر طائفة من اللغويين أن تكون (فعل) و(أفعل) بمعنى واحد. من هؤلاء الأصمعي الذي أنكر كثيرا مما ورد على (أفعل).<sup>24</sup> كما ذكره ابن دريد في الجمهرة: وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يميز أكثره مما تكملت به العرب من

فعلت وأفعلت.<sup>25</sup>

كما في قوله تعالى: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ  
وَمِنْ كُلِّ الشَّجَرَاتِ﴾.<sup>26</sup>

قرأ أبي (ينبت) من نبت ورفع (الزرع) وما عطف عليه.<sup>27</sup> العامة بالياء  
على معنى ينبت الله لكم، يقال نبتت الأرض وأنبتت بمعنى.<sup>28</sup> كما قال ابن دريد  
في الجمهرة: وقالوا أنبت البقل في معنى نبت. وأنكر الأصمعي ذلك وقال لا  
أعرف إلا نبت البقل في معنى نبت. وأنكر الأصمعي ذلك وقال لا أعرف إلا  
نبت البقل وأنبت الله نباتا. وكان يطعن في بيت زهير:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا بها حتى إذا أنبت البقل

ويقول: لا يقول عربي أنبت في معنى نبت.<sup>29</sup>

وأجازه أبو عبيد، واحتج بقول زهير: حتى إذا أنبت البقل أي: نبت،  
وفي التنزيل العزيز: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾<sup>30</sup> قرأ ابن  
كثير وأبو عمرو الحضرمي (تنبت) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ نافع وعاصم وحمزة  
الكسائي وابن عامر (تنبت) بفتح التاء، وقال الفراء: هما لغتان نبتت الأرض  
وأنبتت، قال ابن سيده<sup>31</sup>: أما تنبت فذهب كثير من الناس إلى أن معناه تنبت  
الدهن أي: شجر الدهن أو حب الدهن وأن الباء فيه زائدة.

قال: وهذا عند حذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنما تأويله والله  
أعلم تنبت ما تنبتة والدهن فيها، كما تقول خرج زيد بثيابه أي: وثيابه عليه،  
وركب الأمير بسيفه أي: وسيفه معه.<sup>32</sup>

كما يشرح القرطبي في قوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾<sup>33</sup>.

لما قال (أنبتها) دل على (نبت)، كما قال امرؤ القيس:

فصيرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة أي إذلال

وإنما مصدر ذلت ذل، ولكنه رده على معنى أذلت، وكذلك كل ما يرد

عليك في هذا الباب.<sup>34</sup>

ومن حيث نبت وأنبت بمعنى واحد فقط ذكر في القرآن الكريم (أنبت) المزيد كالثلاثي لازما، في قوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾<sup>35</sup>

وقد وردت فيه قراءة (نبت) الثلاثي لازما<sup>36</sup>: (فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها) وورد مصدر الثلاثي مع الفعل المزيد في قوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾<sup>37</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>38</sup>.

وقد فسّر الراغب الأصفهاني هذه العلاقة بين الثلاثي والمزيد قائلاً<sup>39</sup>: وقوله: (والله أنبتكم من الأرض نباتا). فقال النحويون: قوله نباتا موضوع موضع النباتات وهو مصدر وقال غيرهم قوله نباتا حال لامصدر ونبت بذلك أن الإنسان هو من وجه نبات من حيث إن بدأه ونشأه من التراب وإنه ينمو نموه وإن كان له وصف زائد على النبات وعلى هذا نبت بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾<sup>40</sup> وعلى ذلك قوله: (وأنبتها نباتا حسنا)

وقوله (تنبت بالدهن) الباء للحال لا للتعدية لأن نبت متعد تقديره تنبت حاملة للدهن، أي: تنبت والدهن موجود فيها بالقوة، ويقال: إن بني فلان لنايبة شر ونبتت فيهم نابتة أي: نشأ فيهم نشء صغار.

فهناك فهمان، فهم يفرق بين (نبت) و(أنبت) في المعنى، وفهم يذهب إلى أن الفعلين بمعنى واحد. فاللغة لا تنكر أن الثلاثي مثل المزيد في المعنى ولكن القراءات تثبت أن الثلاثي غير المزيد في غالب الأمثلة.

وهكذا تولّى اللغة العربية وجهها نحو اللفظ مرة فترفع الفاعل وتنصب المفعول، ونحو المعنى مرة أخرى فتنصب الفاعل وترفع المفعول، والفاعل حين ينصب يكون فاعلا معنويا، والمفعول حين يرفع يكون مفعولا. وهي في الحالتين تسخر كل وسائلها اللغوية من نحو:

- بقاء الصيغة الفعلية واستثمار التنوع الدلالي فيها.



- واختلاف الصيغة الفعلية من:

- مجردة إلى مزيدة

- مضارع بحرف مضارعة معين إلى حرف مضارع آخر.

- صيغة البناء للمعلوم إلى صيغة بناء للمجهول.

ومن المقرر أن الفعل حين يبني للمجهول يتغير صيغته، ويحذف فاعله، فيقوم المفعول به - عادة - مقامه فيرفع، والنسبة الثابتة الباقية هنا هي نسبة الفعل إلى المفعول، أما الحالة الإعرابية فقد تغيرت من النصب إلى الرفع .  
وتغيير الحالة الإعرابية للمفعول به أمر دفع النحويين العرب إلى تقديم تسميات للمفعول به في حالته الجديدة، فسيبويه يسميه (المفعول المرفوع)، وعبد القاهر والزحشري يسميانه (الفاعل) اصطلاحاً، أما متأخرو النحويين فيسمونه (نائب الفاعل) ولكل وجهة هو موليها<sup>41</sup>.

ويسمى أيضاً النائب عن الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله<sup>42</sup>.

وتحدث عن ذلك سيبويه بوضع باب بعنوان "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء"، وشرحه بما يأتي: يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأما الفاعل الذي لا يتعدّه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو. والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك:

ضرب زيد. ويضرب عمرو<sup>43</sup>.

وحكم ما لم يسم فاعله ان يبني الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه<sup>44</sup>. فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد ويتعدّى بنفسه وكان من باب كسوت كان المختار إقامة الأول وجاز إقامة الثاني ما لم يورث لبسا. وإن كان إنما ينصب بنفسه أحدهما لم يقم ما ينصبه بإسقاط حرف

الجر مع وجود الذي ينصبه بنفسه. وإن كان من باب ظننت أقيم الأول وجاز أن يقام الثاني على وجه لا يعرض معه اللبس<sup>45</sup>.

والفعل المتعدي لمفعول واحد إذا بني للمجهول يرفع مفعوله، ويمكن بعد ذلك أن يتعدى إلى غير ذلك من المصادر والظروف، كما يتعدى إليها الفعل اللازم بعد أن يرفع فاعله، يقول سيبويه<sup>46</sup>:

"واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، يتعدى إلى كل شيء تعدي إليه فعل الفاعل الذي لا يتداه فعله إلى مفعول".

والمفعول المرفوع معناه معنى المفعول المنصوب، فيتشابه فعلاهما في اللزوم والتعدية ودرجة التعدية، ويقول<sup>47</sup>:

واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدية والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعله سواء، ألا ترى أنك تقول: ضربت زيدا فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضرب زيد .

فلا يتعداه فعله، لأن المعنى واحد. وتقول: كسوت زيدا ثوبا

فتجاوزه إلى مفعول آخر. وتقول: كسى زيد ثوبا

فلا تجاوز الثوب، لأن الأول بمنزلة المنصوب، لأن المعنى واحد، وإن كان لفظه لفظ الفاعل.

فسيبويه في كل ما سبق من موازنات يثبت التشابه الشكلي بين ما سماه المفعول المرفوع والفاعل، ولكنه يذكر أيضا أن المفعول المرفوع معناه معنى المنصوب، وإن كان لفظه لفظ الفاعل<sup>48</sup>.

كما ذكر ابن هشام: ويقام المفعول به مقام الفاعل، فيعطي أحكامه كلها، فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا، وعمدة بعد أن كان فضلا، وواجب التأخير عن الفاعل بعد أن كان جائز التقديم عليه. فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره: من مصدر، أو ظرف زمان أو مكان، أو مجرور.<sup>49</sup>

قال ابن عصفور: فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان لم

يكن له مفعول به مسرّح كنت بالخيار في إقامة أيها شئت، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصا في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾<sup>50</sup>. فأقام المصدر وهو نفخة ولو جاء على إقامة المجرور لجاز فكنت تنصب النفخة.

والسبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف جر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في، فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى، وإنما ضعفت إقامته أولى، وإنما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصا في اللفظ لأنه لا بد من تقدير حذف الصفة وحذف الصفة يقل.<sup>51</sup>

وخلاصة القول إذا لم يوجد مفعول به، تساوت البواقي في النيابة، ولم يفضل بعضها بعضا، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر، لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق، لأن دلالة الفعل عليه أكثر.<sup>52</sup>

وإن يوجد مع المفعول به غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل لتوفر الشروط فقد ذهب البصريون إلى تعيينه - المفعول - للقيام مقام الفاعل، لكون طلب الفعل له بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات.

أما الكوفيون ومعهم بعض المتأخرين، فقد ذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى، لا أنه واجب استدلالا بالقراءات الشاذة: ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>53</sup> بالنصب، وقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>54</sup>.

ومنع الجزوي نيابة المنصوب لسقوط الجار، مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار، كما في: أمرتك الخير والوجه الجواز لالتحاقة بالمفعول به الصريح.

وقد توسط (الأحفش) فأجاز نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل إن تقدم على المفعول.<sup>55</sup>

## الخلاصة:

والأفعال المبنية للمفعول كثيرة جدا في القرآن الكريم، وبناء الفعل للمفعول، وحذف الفاعل وقيام المفعول به مقامه من مظاهر عنايتهم بالفضلة كما قاله ابن جني.<sup>56</sup>

إن اللغة العربية كانت عندها وسائل كثيرة لتحديد المعاني فهي: إذن- لغة غنية بوسائل التعبير فيها وقد ظهر هذا جليا في القرآن الكريم.

## الحواشي والهوامش

1. الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، منشورات الرضى، قم، إيران، ط: 2، 1323هـ، ص 69-70.
2. الكهف، الآية: 34
3. مريم، الآية: 4.
4. أبو مُجَدِّ، هو ابن درستوية.
5. ابن درستويه، عبدالله بن جعفر، تصحيح الفصيح، تحقيق: عبدالله الجبوري، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ط: 1، 1395هـ- 1975م، 1/254.
6. الاسترآبادي، رضي الدين، شرح شافية ابن حاجب، تحقيق: مُجَدِّ نور الحسن، مُجَدِّ محي الدين عبدا لحميد، مُجَدِّ الزرقاف، مطبعة حجازي، القاهرة، ط: 1، 1357 هـ - 1939م، 1/86.
7. النحل، الآية: 81
8. القرطبي، أبو عبدالله مُجَدِّ بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الخامس، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، 1364هـ، 10/161.
9. النحل، الآية: 80.
10. النحل، الآية 81.
11. الزجاج، أبو إسحاق، كتاب فعلت وأفعلت، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ص 12.
12. شرح شافية ابن الحاجب، 1/83.
13. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّ هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 3، 1408هـ- 1988م، 4/56؛ والنحاس أبو جعفر مُجَدِّ بن إسماعيل، صناعة الكتاب، تحقيق: الدكتور بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط: 1، 1410هـ- 1990م، ص295.
14. ابن دريد، الجمهرة، دار صادر، بيروت، طبعة جديدة بالأوفست، 3/441، وفصيخ ثعلب، تحقيق: عبد المنعم خفاجي، المطبعة النموذجية، مصر، ط: 1، 1368هـ- 1949م، ص 21.
15. الجن، الآية: 15.
16. المائدة، الآية: 42، الحجرات 9. الممتحنة 8.
17. التوبة، الآية: 14-15.

18. البحراحيط، 5/383.
19. موسى بن مُجَدِّد بن الملياني، معجم الأفعال المتعدية بحرف، لويوات، ط: 1، 1369هـ، ص 112.
20. الأحزاب، الآية: 33.
21. الكتاب، 4/61.
22. شرح شافية بن الحاجب، 1/87.
23. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: مُجَدِّد جاد المولى بك، مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم، على مُجَدِّد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1406هـ-1986م، 2/407.
24. صالحه راشد غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ص 394.
25. جمهرة اللغة، 3/434.
26. النحل، الآية: 11.
27. البحر المحيط، 6/512.
28. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الخامس، 10/83.
29. الجمهرة، 1/198.
30. المؤمنون، الآية: 20.
31. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: الدكتور مراد كامل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: 1، 1416 هـ - 1996 م، 2/289.
32. ابن منظور، لسان العرب، تصحيح: أمين مُجَدِّد عبد الوهاب، مُجَدِّد الصادق العبيدي، طبعة جديدة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: 1، 1416 هـ - 1996 م، 11/14.
33. آل عمران، الآية: 37.
34. تفسير القرطبي، المجلد الثاني، 4/69.
35. البقرة، الآية: 61.
36. قرأ زيد بن علي (يخرج) بفتح الياء وضم الراء، (تثبت) بفتح التاء وضم الباء، الرازي، فخرالدين تفسير الكبير، المجلد الثاني، دار الفكر، بيروت، 1410 هـ - 1990 م، 3/105.
37. آل عمران، الآية: 37.
38. النوح، الآية: 17.

- 39 الأصفهاني الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دارالكتاب العربي، 1492، هـ-1972م، ص502.
40. الغافر، الآية:67.
- 41 د. محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار المرجان للطباعة، القاهرة، ط: 1، 1404هـ-1984م، ص 133.
42. ابن حمدون، حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون سنة، 129/1.
43. الكتاب، 33/1، 34.
- 44 الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، دون ذكر طباعة، 534/1.
45. الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب، مراجعة: الدكتور حامد أحمد نيل، الدكتور فتحي مُجَّد أحمد جمعة، بدون سنة، ص142-143؛ وابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: الدكتور حسين مُجَّد شرف، ط:1، 1398هـ-1978م، ص 117؛ والزحشري، كتاب الأعمودج في النحو، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط:1، 1401هـ-1981م، ص 98.
46. انظر: الكتاب، 42/1.
47. نفس المصدر، 43/1.
48. الإعراب والتركيب، ص 138-139.
49. ابن هشام، شرح شذور الذهب، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط: 3، 1414هـ، ص159-160.
50. الحاقة، الآية:13.
51. شرح جمل الزجاجي، 539/1.
52. ابن حاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، كتاب الكافية في النحو، شرحه: الشيخ رضي الدين الاسترآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1405هـ-1985م، 83/1، 85.
53. الفرقان، الآية:32.
54. الجاثية، الآية:14.
55. الإعراب والتركيب، ص 150/151.

56. ابن جني، المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1420هـ - 1999م، 1/665.

\* \* \* \* \*